

مراحل تطور الأفكار الاقتصادية حول السياسات التقشفية "دراسة نظرية"

د. حسين علي*

علي حمدان**

(تاريخ الإيداع 2023 /10/19 – تاريخ النشر 2023 /12/21)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على تطور الأفكار الاقتصادية حول السياسات التقشفية بما في ذلك عرض الخلفية النظرية والتاريخية للأفكار التقشفية، باعتبارها أحد أكثر الإجراءات تطبيقاً بعد الأزمات الاقتصادية. تم استخدام المنهج التاريخي في مراجعة الأزمات الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي الحديث، التي تم على أثرها تطبيق السياسات التقشفية، وذلك للوقوف على تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية حيال السياسات التقشفية، والظروف الاقتصادية التي أحاطت بها، وما هي أهم نتائج تطبيقها. توصلت الدراسة إلى أن النظريات الاقتصادية لا تزال غير حاسمة بشأن الجدل حول فعالية السياسة التقشفية، وحتى يومنا هذا يستخدم التقشف كسياسة مالية إسعافية عندما لا يكون أمام الحكومات خيارات أخرى، رغم عدم وجود دليل قاطع يؤكد سلامة إجراءاتها التقشفية. الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، أزمة اقتصادية، ضبط أوضاع المالية العامة

* أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية

** طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية

Stages of development of economic ideas about austerity policies "theoretical study"

Hussein Ali*
Ali hamdan**

(Received 19/10/2023.Accepted 21/12/2023)

□ABSTRACT □

This study aimed to examine the development of economic ideas about austerity policies, including presenting the theoretical and historical background of austerity ideas, as one of the most widely applied measures after economic crises. The historical approach was used to review the economic crises in modern economic history, as a result of which austerity policies were implemented, in order to determine the development of economic ideas and theories regarding austerity policies, the economic conditions that surrounded them, and what are the most important results of their application. The study found that economic theories are still inconclusive regarding the debate about the effectiveness of austerity policy, and to this day austerity is used as an emergency fiscal policy when governments have no other options, despite the lack of conclusive evidence confirming the soundness of their austerity measures.

Keywords: fiscal policy, economic crisis, fiscal consolidation

*associate professor, Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, Tartous University,syria

** Postgraduate student (Master), Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, Tartous University,syria

مقدمة

مع بدايات التاريخ الاقتصادي المعاصر ومع ظهور الدين الحكومي بمفهومه الحالي، ظهر مفهوم التقشف المالي كسياسة مالية انكماشية تستخدمها الحكومات المدينة لتخفيض مستويات ديونها عندما تصل هذه الديون إلى مستويات تهدد ملاءتها المالية، حيث تعتمد السياسات التقشفية على تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب بغرض تحقيق وفرات (عائدات) إضافية تستخدمها الحكومات في تخفيض نسبة الدين العام لديها. فعندما كانت مستويات الإنفاق الحكومي ترتفع إلى مستويات قياسية، بسبب وقوع الاقتصاد في أزمة ما (كارثة طبيعية، حرب، أزمة اقتصادية، الخ)، كان الدين العام يرتفع إلى مستويات ضخمة، تدفع الحكومات إلى تطبيق سياسات تقشفية لتخفيضها.

على الرغم من أن مبررات اللجوء إلى التقشف تبدو منطقية، إلا أن تطبيق سياسة مالية انكماشية تقشفية في ظل أزمة ومستويات مرتفعة من الدين العام كان ولا يزال محل جدل كبير بين الاقتصاديين. يدعي مؤيدو التقشف (الكلاسيكيون) بأن التقشف هو الحل الفعلي لتجنب أزمة مستقبلية وأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين التوقعات بشأن الاقتصاد مما يقود إلى التوسع والازدهار (فرضية التقشف التوسعي) على المدى المتوسط والطويل. بينما يرى المعارضون (الكينزيين) أن السياسات التقشفية تحرم الاقتصاد من بعض محركات النمو الاقتصادي وبالتالي تقود الاقتصاد إلى الركود وتعميق الأزمة. هذا الجدل بين الاقتصاديين خلال الأزمات الاقتصادية لعب دوراً هاماً في بلورة النظرة حول السياسات التقشفية.

يساهم هذا البحث في إعادة النظر في مراحل تطور الأفكار حول التقشف في النظريات الاقتصادية، وذلك للوقوف على الدور الذي لعبته هذه النظريات خلال الأزمات الاقتصادية، سواءً عن طريق دعم الإجراءات التقشفية أو رفضها. خصوصاً وأن هذا النوع من السياسات اكتسب أهمية كبيرة في النقاشات السياسية والأكاديمية في أعقاب أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية اليونانية، وتجدد النقاش حوله أيضاً بعد جائحة كوفيد ١٩. فمن المهم التطرق له وإحاطته ببعض الشروحات النظرية التي تدعم الباحثين المهتمين بهذا النوع من السياسات. وبالتالي يساهم هذا البحث في تكوين معرفة نظرية تاريخية حول السياسات التقشفية التي جرت دراستها بشكل محدود جداً في الدراسات العربية. يشرح الجزء الأول من هذا البحث مفهوم السياسات التقشفية ودوافع الحكومات لتطبيقها، في حين يقدم الجزء الثاني مراجعة وصفية تحليلية مستندة على وقائع تاريخية لتطور الأحداث التاريخية والأفكار الاقتصادية التي رافقتها تطبيق سياسات تقشفية، ويتضمن ثلاث أجزاء فرعية، الجزء الأول يراجع التقشف خلال الكساد العظيم، الجزء الثاني يراجع التقشف في أزمة الركود التضخمي، ويرجع الجزء الثالث التقشف بعد أزمة الرهن العقاري. وينتهي البحث بأهم النتائج والتوصيات.

١.١ مشكلة الدراسة

لعبت النظريات الاقتصادية دوراً مهماً على مر التاريخ في تقرير وصناعة السياسة الاقتصادية في البلدان. فمن الضروري لفهم الأحداث الاقتصادية التي جرت في فترة من الفترات، مراجعة الظروف الاقتصادية والنظريات الاقتصادية التي كانت سائدة حينها والتي كانت تحكم عمل الحكومة والنشاط الاقتصادي. وليس من المستغرب القول إن تطور النظريات الاقتصادية كان نتيجة فشلها في مرحلة من المراحل في معالجة الوضع الراهن أو الإشارة إلى سبب المشكلة. وعليه يمكن القول إن أي سياسة اقتصادية باقية حتى الوقت الراهن في التنفيذ، فهي بلا شك محل

قبول وتجربة من النظريات الاقتصادية الحديثة والأحداث والتجارب التاريخية. والسؤال الحالي الذي يطرح نفسه كيف بقيت السياسات التقشفية خياراً متاحاً للتنفيذ والنقاش إلى يومنا هذا، رغم الانتقادات الموجهة إليها من البعض.

تتمحور هذه الدراسة حول الأفكار والأحداث التاريخية التي قادت إلى تطور الأفكار الاقتصادية حول سياسات التقشف المالي، باعتبارها أحد السياسات المستخدمة بكثرة بعد الأزمات الاقتصادية. وعلية ينبثق سؤال البحث الآتي:

كيف لعبت النظريات الاقتصادية دوراً في توجيه ودعم أو حتى رفض سياسات التقشف المالي خلال الأزمات الاقتصادية؟

١.٢ أهمية البحث وأهدافه

يهدف البحث: إلى تقديم خلفية نظرية وتاريخية للأفكار الاقتصادية حول السياسات التقشفية باعتبارها أحد أكثر المظاهر الاقتصادية تطبيقاً بعد الأزمات الاقتصادية.

تشمل الأهمية العلمية:

- تبيان وجهات النظر حول السياسات التقشفية في النظريات الاقتصادية والتي تشرح طريقة استجابة الديناميكية الاقتصادية لها. على امتداد التاريخ الاقتصادي الحديث.
- تقديم إضافة علمية إلى المؤلفات والأبحاث والمنشورات باللغة العربية حول السياسات التقشفية.

١.٣ منهجية البحث

يتبع البحث منهج وصفي تحليلي يستند إلى وقائع تاريخية، وذلك عن طريق إعادة النظر بالأحداث التاريخية للأزمات الاقتصادية التي تم بها تطبيق السياسات التقشفية، وتبسيط الضوء على النظريات الاقتصادية التي كانت سائدة حينها، وكيف كانت رؤيتها للأوضاع الاقتصادية، وما كانت نتائج تطبيقها، وكيف تطورت الأفكار حول التقشف مع مرور الوقت. وفي الختام يتم تقييم أهمية السياسات التقشفية ودورها في الحياة الاقتصادية.

١.٤ الدراسات السابقة

١. دراسة (Carvalho, 2017) بعنوان: حجج التقشف القديمة والجديدة: الخزانة

البريطانية في عشرينيات القرن الماضي ووزارة المالية الفيدرالية الألمانية في ٢٠١٠.

Arguments For Austerity, Old and New: The British Treasury in the 1920s And the Bundesfinanzministerium in the 2010s

تقدم الدراسة مراجعة تاريخية للحجج الداعية إلى تطبيق سياسات التقشف في الثلاثينات التي رافقها حدوث الكساد الكبير، ومقارنتها مع الحجج الجديدة التي تذرعت بها السلطات الأوروبية، بشكل خاص حول الحاجة الملحة إلى التقشف في أعقاب أزمة الرهن العقاري بعد عمليات الإنقاذ المصرفية. حيث تقارن الحجج المقدمة في الماضي من قبل وزارة الخزانة البريطانية التي كانت تدعو إلى التقشف في الثلاثينات، وتقارنها مع

الحجج التي تقدمها بشكل رئيسي وزارة المالية الفدرالية الألمانية في ٢٠١٠، بصفتها المطالب الرئيسي للتكشف في منطقة اليورو. تعالج الدراسة هذه الحجج مع عرض الانتقادات الموجهة لها من الاقتصاديين المعارضين للتكشف. على سبيل المثال، الانتقادات التي وجهها كينز وآخرون ضد عرض الخزانة (البريطاني) في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وتحاول الدراسة دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الحجج في الماضي والانتقادات الموجهة لها ومقارنتها مع الحجج في الحاضر وتبين كيف تطورت الأفكار والحجج والانتقادات مع اختلاف الظروف والنظرة الاقتصادية الحالية. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

• إن الحجج الألمانية ما هي إلا حجج محدثة عن الحجج التي قدمتها وزارة الخزانة البريطانية في الماضي، وإن الاختلاف الوحيد هو في كون وجهة نظر الخزانة البريطانية تدعي أن التكشف قد يكون توسعياً ويؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، في حين رفضت وجهة النظر الألمانية هذا الاعتقاد وأكدت على عدم وجود دليل يدعمه.

• أكدت الدراسة على أن جميع الحجج لا تقدم تفسير (حجة) حول كيف يمكن أن يؤدي الإنفاق العام التوسعي إلى إحباط المستثمرين من القطاع الخاص، الأمر الذي يستدعي التحول إلى تطبيق التكشف.

٢. دراسة (Şen & Kaya, 2017) بعنوان: تحليل وصفي لضبط أوضاع المالية العامة

A Descriptive Analysis on Fiscal Consolidation

تستعرض هذه الدراسة بشكل وصفي مفهوم سياسات ضبط أوضاع المالية العامة^١، وتتطرق إلى شرح وتوضيح متطلبات النجاح في تطبيقها من منظور الدراسات السابقة. ثم في الختام تتطرق إلى تلخيص وعرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات. حيث تتضمن هذه النتائج الآتي:

١. لكل بلد طبيعة اقتصادية خاصة يجب أخذها بالحسبان عند تصميم السياسة.
٢. يجب أن تكون خطط التكشف كبيرة وذات مصداقية حتى تحقق أهدافها.
٣. تشكل عوامل مثل (تكوين بنود سياسة التكشف، وحجم التكشف المطلوب، وفترة التنفيذ، وحجم عجز الميزانية، ومستوى الديون الحكومية) عوامل هامة جداً عند التخطيط لتطبيق سياسات تكشفية.
٤. إن التكوين القائم على الإنفاق يعزز فرص النجاح، كما أن الحجم الأكبر أفضل.
٥. يجب على الحكومة إظهار التزامها في تحقيق الاستدامة مما يعزز مصداقية خطط التكشف ويعزز نجاحها.

٣. دراسة (Konzelmann, 2014) بعنوان: الاقتصاد السياسي للتكشف

The Political Economics of Austerity

تقدم الدراسة مراجعة تاريخية للتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى تطبيق السياسات التكشفية. وبشكل أكثر تحديداً، تحاول الدراسة التركيز على الحجج المستخدمة من قبل صناعات السياسة الاقتصادية لتبرير اللجوء إلى التكشف. وتشمل هذه الموضوعات: المخاوف بشأن التضخم والعلاقة الملحوظة بين التضخم

^١ يشير مصطلح ضبط أوضاع المالية العامة إلى سياسات التكشف المالي والفرق بينهما أن الأول مصطلح رسمي يستخدم في نشرات السياسة الاقتصادية والثاني مصطلح عام يستخدم في التصريحات السياسية والإعلامية.

والبطالة. بالإضافة إلى مراجعة فرضية "التكافؤ الريكاردى" ووجهة النظر المناهضة للكينزية "غير الكينزي". بالإضافة إلى، مراجعة الحجج بشأن العلاقة بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي. كما تسلط الدراسة الضوء على الأضرار الاجتماعية للسياسات التقشفية، على وجه الخصوص الفئة التي تتحمل العبء الأكبر من الإجراءات التقشفية، وهي طبقة الفقراء الذين يعتمدون على الإعانات الحكومية في تلبية جزء من احتياجاتهم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن فشل النظرية الكينزية في تفسير أزمة الركود التضخمي هو ما دفع صناعات السياسة للتحوّل من هدف التوظيف الكامل إلى هدف النمو الاقتصادي المرتفع، واعتبار البطالة مشكلة شخصية وليست اقتصادية.

- تشكل بعض الحجج الداعمة للتقشف أفكار مضللة حول طريقة عمل الاقتصاد، فهي تدعي وجود عوامل استقرار داخلية داخل الاقتصاد تلغي الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- لا يوجد دليل يدعم الادعاء القائل بأن الدين العام المرتفع قد يعرقل النمو الاقتصادي، وهو مجرد حجة للاستجابة لضغوط المستثمرين في الأسواق المالية.

- إن الفقراء هم من يتحملون بشكل فعلي عبء السياسات التقشفية.

٤. دراسة (Calcagno, 2012) بعنوان: هل يمكن أن ينجح التقشف؟

Can Austerity Work?

تراجع الدراسة التوجه الكبير والملفت للانتباه في تحول العديد من البلدان الكبرى من التحفيز المالي إلى التقشف في أعقاب أزمة الرهن العقاري، والتي حاولت خفض المستويات الكبيرة في نسبة الدين العام الناجمة عن عمليات الإنقاذ المصرفية. وتجادل الدراسة بأن اتباع التقشف المالي في وقت واحد في هذه البلدان تعزز من تأثيره السلبي على الاقتصاد، لذلك يشير الباحث أن اتباع سياسات التقشف يعود إلى تشخيص خاطئ لطبيعة الأزمة، وإلى وجهات نظر خاطئة حول الديناميكية الاقتصادية. يرى الباحث أن الأزمة نتجت عن الإفراط في المديونية في القطاع الخاص وليس عن الإسراف في الإنفاق الحكومي. لذلك فالتقشف من وجهة نظره يركز على أحد أعراض الأزمة، وليس على أسبابها. وجادل بأن التقشف سيؤدي إلى مزيد من ارتفاع البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي ولن يحسن الوضع المالي للميزانية. وقدم تحليلاً نظرياً للديناميكية الاقتصادية يدعم فيه حججه حول طريقة تفاعل المتغيرات الاقتصادية. حيث توصل إلى أن التقشف في ظل ارتفاع البطالة يترافق مع انخفاض متوقع في الطلب الخاص لفترة طويلة من الزمن، ويؤكد على عدم قدرة السياسات التوسعية النقدية وحدها على تحفيزه ما لم تتوقف السياسات التقشفية. وعليه يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض الإيرادات المالية وبالتالي لن يتحقق ضبط أوضاع المالية العامة (لن تتخفف نسب الدين العام) على المدى القريب. وبالتالي توصل إلى أن الاقتصادات بحاجة إلى سياسات مالية داعمة لتحفيزها، وقد تشمل هذه السياسات تغييرات في مستوى وتكوين الإيرادات العامة المستهدفة وإعادة هيكلة

الإفناق العام وتوزيع أفضل للدخل والائتمان، الأمر الذي من شأنه أن يرفع المضاعفات المالية للسياسة المالية، بالإضافة إلى القوة الشرائية للفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات الميل الكبير إلى الاستهلاك.

٥. دراسة (Alesina, 2010) بعنوان: التعديلات المالية: دروس من التاريخ الحديث

Fiscal Adjustments: Lessons from Recent History

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية لما توصلت إليه الدراسات السابقة حول مجموعة من المواضيع المرتبطة بالسياسات التقشفية. وتشمل هذه المواضيع، أولاً، تأثيرات السياسات التقشفية على النمو الاقتصادي على المدى القريب. ثانياً، ما هي الآثار المحتملة للتقشف على شعبية الحكومات التي تطبقها. ثالثاً، الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اتباع التقشف. رابعاً، الدور الذي تلعبه التعديلات الهيكلية (القواعد المالية) في تحقيق الاستدامة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ليس من الضروري أن يسبب اتباع التقشف الركود الاقتصادي، وأن العديد من التخفيضات الكبيرة في عجز الميزانية رافقها نمو مستدام بدلاً من الركود حتى في الأمد القريب.
- ليس للتقشف تأثير واضح على شعبية الحكومات وبالتالي ليس على السياسيين القلق من تباع مثل هذه السياسات.
- يشير الباحث إلى أن الدافع الأساسي والأقوى للقيام بتطبيق سياسة تقشفية هو اقتراب الاقتصاد من خطر الوقوع في أزمة ديون سيادية.
- تلعب الإصلاحات دوراً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية إذا ما تم تطبيقها بشكل صحيح.

١.٤.١ التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ أن كلاً من الدراسات السابقة قامت باستعراض السياسات التقشفية من زاوية معينة، إما وصفية أو تحليلية أو تاريخية الخ. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في توضيحها للسياسات التقشفية والأسس والحالات التي تقوم عليها. وتختلف في كونها تركز على ربط الأحداث التاريخية بالأفكار الاقتصادية التي كانت رائجة وكيف تفاعلت النظريات الاقتصادية مع تطبيق هذه السياسات.

١.٤.٢ حدود البحث

لا تشمل الدراسة السياسات المطبقة بعد جائحة كوفيد ١٩، نظراً لحدثة الظاهرة وقلة الدراسات المراجعة لها.

١.١ أولاً: مفهوم السياسات التقشفية

١.١.١ مفهوم التقشف

إن الأصل اللغوي لكلمة تقشف "Austerity" يرجع إلى الكلمة اليونانية القديمة $\alpha\upsilon\sigma\tau\eta\rho\sigma$ ('austēros'). وحينها كان المصطلح يعني "جفاف اللسان" أي يشير إلى الظروف القاسية للحياة (Schui, 2014). كما يبدو واضحاً فإن كلمة "التقشف" هي الضد اللغوي لكلمة "الرفاهية" وبالتالي فهي تشير إلى أن يعيش الإنسان حياته في الحد الأدنى من الكماليات.

على الرغم من أن هذا المصطلح (التقشف) ليس مصطلحاً رسمياً، إلا إنه احتل مركز الصدارة في المقالات الاقتصادية والتصريحات السياسية خلال الأزمات الاقتصادية، على سبيل المثال، في عام ٢٠١٠ عندما تم التحول إلى التقشف بعد التحفيز في أعقاب أزمة الرهن العقاري أطلق قاموس Merriam-Webster على كلمة التقشف على أنها 'كلمة العام' لعام ٢٠١٠، بسبب عدد عمليات البحث الكبير عن هذه الكلمة على موقع القاموس الإلكتروني في ذلك العام^٢ (Contreras, 2023).

وفي الواقع فإن الحكومات لا تعلن عن خطط تقشفية بل تعلن عن برامج (خطط) لضبط أوضاع المالية العامة "fiscal consolidation"، وهذا الأخير هو المصطلح التقني (الرسمي) الذي يوصف بأنه سياسات تقشفية، ومع ذلك تستخدم الكثير من المقالات والتصريحات السياسية كلمة "التقشف" لوصف برامج ضبط أوضاع المالية العامة دون إيضاح مدى التشابه والاختلاف بينهما.

يمكن تعريف "برامج ضبط أوضاع المالية العامة" على أنها سياسة مالية تستهدف استعادة الانضباط في الميزانية العمومية للدولة عن طريق تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب (Alesina, Favero, & Giavazzi, 2019). وهي في الواقع سياسة مالية انكماشية، لكونها تعمل على تقليص الإنفاق ورفع الضرائب. بينما يطلق الصحفيون والسياسيون والباحثون المناهضون لهذه السياسات مصطلح "التقشف" عليها، وذلك للتويه إلى الضرر الناتج عن انخفاض المزايا المقدمة من الحكومات (مثل الإعانات على الصحة والتعليم والبطالة الخ) للأفراد عندما تقوم الحكومات بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لكلمة "التقشف" في الأوراق البحثية والمناقشات السياسية إلا أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين على تعريف رسمي موحد للتقشف، مما أدى إلى ظهور العديد من التعاريف حول ماهية التقشف ومدى تمثيله ل ضبط أوضاع المالية العامة، ورغم تعدد التعاريف إلا أنها تشترك في النقاط والخصائص الأساسية.

١.١.١.١ تعريف التقشف

وفقاً لـ (Konzelmann, 2014) إن التقشف من منظور السياسة الاقتصادية، يهدف عادةً للحد من العجز المالي في الميزانية وإيقاف تزايد الديون، "لذلك تشمل برامج التقشف مزيجاً من التدابير الرامية إلى خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات الحكومية (مثل بيع الأصول غير المالية)".

من جهته عرف (Alesina, Favero, & Giavazzi, 2019) مصطلح "التقشف" بأنه "سياسة التخفيض الكبير للعجز الحكومي واستقرار الدين الحكومي الذي يتحقق عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو كليهما".

^٢ ووفقاً لرئيس وناشر القاموس، فإن البحث عن كلمة "التقشف" أدى إلى أكثر من ٢٥٠ ألف عملية بحث على أداة القاموس (Contreras, 2023).

وعرفه (طاحون، ٢٠١٩) بأنه "عبارة عن مزيج من خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب لأجل استعادة الثقة في قدرة الدولة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال خفض مستوى الدين العام والعجز في الموازنة العامة في إطار خفض دور الدولة والسماح للقطاع الخاص بدور أكبر".

من جهة أخرى يرى (Born, M'ulle, & Pfeifer, 2020) أن الدافع خلف التقشف هو مواجهة المخاوف المتزايدة بشأن ارتفاع مستويات الدين العام ومخاطر انخفاض الملاءة المالية للحكومة ولذلك تم خفض الإنفاق وزيادة الضرائب من أجل الحد من عجز الميزانية.

يبدو واضحاً من التعاريف أنها تتفق في أن الهدف من التقشف هو تخفيض العجز الحكومي، وإن الأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك هي تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب. لكن ما هي الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اتباع السياسات التقشفية لمكافحة ارتفاع رصيد الدين وهل توجد بدائل أقل تكلفة؟

١.١.٢ دوافع الحكومات للقيام بالتقشف

كما هو ملاحظ من تعريف التقشف المالي فإنه سياسة مالية تهدف إلى تخفيض العجز المالي والديون أو جعلها على مسار مستدام، وذلك عن طريق تطبيق سياسة مالية انكماشية، وهذه السياسات تنطوي على تخفيضات في المزايا المقدمة للأفراد أي أن هذا النوع من السياسات ينطوي على تكلفة اجتماعية مرتفعة بشكل كبير، الأمر الذي يجعلنا نتساءل أولاً عما إذا كانت دوافع الحكومات لتطبيق مثل هذه السياسات مقنعة، وثانياً في حال كانت الدوافع لا يمكن تجاهلها، فهل توجد بدائل أخرى أقل تكلفة أمام الحكومات؟

١.١.٢.١ مشكلة المستويات المرتفعة للديون الحكومية

لقد شغل الدين القومي تفكير الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية منذ زمن بعيد، وخلال تطور الاقتصادات وتطور النظريات الاقتصادية المصاحبة لها، بقي الدين العام محل قلق لدى صناع السياسة الاقتصادية. إلا أن الأسباب التي تجعله غير مرغوب لم تكن ذاتها على الدوام، بل تغيرت مع تطور الأفكار الاقتصادية عبر الزمن، وسوف نتطرق بشكل تفصيلي للتطور التاريخي للسياسات التقشفية في فقرة "تاريخ التقشف" أما هنا فسوف نقدم فكرة موجزة عن الأسباب التي تجعل الدين الحكومي المتفاقم يشكل مشكلة.

إن القلق الرئيسي من ارتفاع الدين العام مرتبط بشكل أساسي بخطر الوقوع في أزمة ديون سيادية، فإذا تسبب مستوى الديون الحكومية في قلق الدائنين بشأن أمن استثماراتهم أو خطر إثارة غارات المضاربة، فسوف يطالبون بسعر فائدة أعلى للتعويض عن هذه المخاطر المتصورة الأعلى (علاوة مخاطر أعلى)، تشكل علاوة المخاطر الجديدة تكلفة إضافية إلى تكلفة الإقراض الأساسية التي تتحملها الحكومة، وبالتالي زيادة عجزها وديونها، وهذا يهدد بخطر إطلاق حلقة مفرغة ذاتية التعزيز من العجز المستمر. وبالتالي يوجد للحكومات دوافع قوية للحفاظ على الدين العام ومستويات الاقتراض ضمن الحدود التي يعتبرها المستثمرون والمضاربون معقولة (Konzelmann, 2014).

على الرغم من حقيقة أن التقشف المالي هو سياسة انكماشية وبالتالي لها تأثير على النمو الاقتصادي، إلا أن بعض صناع السياسة المالية يدركون حقيقة أن التقشف يعمل على إبطاء النمو وعرقلة التعافي الاقتصادي. إلا أن الحكومات المدينة تعتمد على الأسواق المالية اعتماداً كبيراً للحصول على التمويل، الأمر الذي يجعلها عرضة للضغوط من جانب المستثمرين المضاربين الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل (Konzelmann, 2014). وقد يتسبب الدين المرتفع في ارتفاع معدل التضخم، إذا كان الأفراد يعتقدون أن الدين الحكومي لا يمكن

تحمله وأن البنك المركزي قد يضطر إلى تحويله إلى نقود في المستقبل، فإن توقعات التضخم سترتفع وكذلك التضخم الفعلي. بالإضافة إلى أن نسب الديون المرتفعة تؤثر على توزيع الدخل بسبب تخفيض الأجور الحالية وللأجيال القادمة. (Everaert & Gerdie, 2000).

وفي جميع الاتجاهات يكون الدين العام دائماً مصدر قلق دائم للبلدان فكافحته أولوية، وتفاقمه يؤدي إلى أزمة، وتخفيضه يتطلب وقت وجهد وتكلفة.

١.١.٢.٢ الخيارات المتاحة أمام الحكومات لمكافحة العجز

إن على الحكومات المثقلة بالديون أن تقرر استراتيجية جديدة في سياستها الاقتصادية للخروج من وضع الخطر وتقادي حصول أزمة، وتوجد طريقتان رئيسيتان لتقادي تفاقم الوضع. الأولى هي تطبيق سياسة تحفيزية للاقتصاد بغرض زيادة النمو الاقتصادي مما يخلق إيرادات عامة أعلى في المستقبل تضمن الوفاء بأقساط الديون وفوائدها. والطريقة الثانية، تطبيق سياسات ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) لتحقيق إيرادات سريعة في رصيد الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق العام و/أو زيادة الضرائب. ومن الجدير بالذكر، أن الخيار الثاني ليس مفضلاً لدى السياسيين نظراً لتكلفته الاجتماعية والسياسية المرتفعة. فقد يتسبب التخفيض في المزايا (خدمات الضمان الاجتماعي والإعانات الخ) المقدمة إلى الأفراد إلى سخط شعبي أو في حالات نادرة قد يتحول الأمر إلى إضراب. بينما يكون تحفيز الاقتصاد هو الخيار الذي يفضله السياسيون والأفراد.

ويمكن تحفيز الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية أو عن طريق السياسة المالية أو مزيج منهما، ولكن قد لا يكون التحفيز ممكن دائماً، مما يفرض على الحكومة اتباع الخيار الثاني.

يلعب المدى الزمني دوراً أيضاً في المفاضلة بين الخيارين. ففي حالات الذعر في الأسواق المالية الناتجة عن القلق من انخفاض الملاءة المالية للدولة الناتج عن الارتفاع الحاد في رصيد الدين العام، فتكون الحاجة إلى استعادة الاستدامة عن طريق تخفيض رصيد الدين بأسرع ما يمكن هي الخيار المفضل. وذلك لإعادة الثقة إلى المستثمرين حول أمن استثماراتهم. من جهة أخرى، قد أشار (Calcagno, 2012) إلى أن استراتيجية تخفيض الديون المرتفعة من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي (أي ارتفاع الإيرادات العامة) قد تستغرق عقوداً، ففي هذه الاستراتيجية يتحقق الانخفاض في الديون عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل أعلى من معدل نمو أسعار الفائدة على الدين (السندات الحكومية). وبالتالي انخفاض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى لو لم ينخفض رصيد الديون بالقيمة.

مما سبق يمكن فهم كيف يصبح التقشف سياسة مفروضة على الحكومات وليست اختيارية، وهذه نتيجة طبيعية لأن التقشف بشكل عام هو سياسة إسعافية لمعالجة الاقتصاد بعد أزمة اقتصادية. لذلك كانت الحكومات دائماً في صراع بين ما هي الخيارات للخروج من الأزمة وبين ما هو ممكن التنفيذ. ومع ذلك لم يكن هذا هو الحال في جمع الأزمات السابقة. لقد لقي التقشف انتقادات حادة من عدد كبير من الاقتصاديين خلال التاريخ الذين اعتبروه خياراً لتعميق الأزمات وليس لإصلاح الوضع، وقدموا الحجج النظرية لتبرير وجهات نظرهم، وقد بين التاريخ الحديث أن هذه الانتقادات صحيحة في بعض الفترات وفي بعضها الآخر

ليست كذلك. نستعرض فيما يلي كيف تم تطبيق النقش بعد الأزمات في التاريخ الاقتصادي الحديث وما كانت مواقف الاقتصاديين والنظريات الاقتصادية حوله وما هي النتائج المتحققة من تطبيقه.

١.٢ ثانياً: تاريخ النقش

إن النقش بمفهومه الاقتصادي كان نتيجة للنقاش حول العلاقة بين مستوى الدين العام والإنفاق الحكومي. فقد تراقق تطبيق النقش في التاريخ بوجود الأزمات بمختلف أنواعها (حروب، أزمات اقتصادية الخ). وبعد كل أزمة مرت مثلت مرحلة مهمة في تطور النقش الأكاديمي حول النقش.

ولفهم كل مرحلة من المراحل التاريخية التي تم بها تطبيق السياسات النقشية والمبررات الاقتصادية التي رافقتها، لابد من فهم الأحداث التي سبقتها وأدت إلى زيادة الديون أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنان معاً والنظريات الاقتصادية التي رافقت تلك المراحل. ويظهر التاريخ الحديث ثلاث فترات من النقش الشهيرة التي حدثت في أعقاب أزمات بارزة كان تأثيرها متعدد البلدان. وهي، النقش بعد الحرب العالمية الأولى (الكساد العظيم)، والنقش في أزمة الركود التضخمي والنقش بعد أزمة الرهن العقاري، وسوف نتطرق إلى كل واحدة منهم.

١.٢.١ النقش بعد الحرب العالمية الأولى (الكساد العظيم)

اتسمت الفترة من القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين بتحويلات سياسية واجتماعية متنوعة، نتجت عن التغيرات في طبيعة الحياة بعد الثورة الصناعية. فقد قادت التحويلات بعد الثورة الصناعية المجتمع إلى أفكار جديدة وانبثق عن ذلك تغيرات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي ولدت في النهاية ما عرف بعد ذلك "بدولة الرفاهية" (منح إعانات البطالة والتأمين ضد مخاطر الشيخوخة والمرض الخ).

خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن مفاهيم دولة الرفاهية مثل المعاشات التقاعدية والمدارس الحكومية والرعاية الاجتماعية سائدة حينها في الدول التي تشهد ثورة صناعية، وبنفس الوقت كانت الضرائب قليلة نظراً لان الإنفاق الحكومي منخفض، بينما كانت أفكار النظرية الكلاسيكية هي الرائجة حينها، والتي تدعو إلى تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويعتقد اتباعها أن دور الدولة هو توفير الدفاع والشرطة والإدارة الأساسية فقط (Burton, 2016). وتمثلت حاجة الدولة الأساسية للمال عند تمويل الحروب فقط، فقد أنفقت الحكومات معظم إيرادات الضرائب على الحروب، ونظراً لأن تأمين الأموال من الضرائب لم يكن بالأمر السهل، تم الاعتماد على الدين لتمويل الحملات العسكرية حيث يتم الوفاء به لاحقاً من خلال مكاسب الحروب وعائدات الضرائب، الأمر الذي أدى إلى ظهور أسواق للديون السيادية في جميع أنحاء أوروبا خلال القرن السادس عشر بدءاً من جمهوريات المدن الإيطالية مثل فلورنسا وانتقالاً إلى باقي دول أوروبا مثل إسبانيا وفرنسا وهولندا وغيرهم، وادى ذلك إلى ظهور الدين العام بمفهومه الحديث (Konzelmann, 2014). وبحلول منتصف القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات بالأنظمة السياسية والسماح للأفراد بحق التصويت بدأ من بريطانيا^٣، أدى هذا الظهور للأنظمة الديمقراطية إلى تزايد مطالب الناخبين بتحسين ظروفهم المعيشية وتحسين الإسكان والخدمات والتعليم، والدعم المالي أثناء فترات البطالة وفي الشيخوخة (Burton, 2016). من جهة ثانية، كان للثورة الصناعية

^٣ قوانين الإصلاح لعام ١٨٣٢ و١٨٦٧ و١٨٨٤ إلى توسيع قاعدة التصويت، وفي عام ١٩١٨ إدراج بعض النساء وفي عام ١٩٢٨ شمل جميع النساء (Burton, 2016)

تبعات غير محسوبة، فقد أدى التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي إلى تدهور ظروف العمل وبالتالي المعيشة وظهور الفقر الحضري (Konzelmann, 2014). ومع ارتفاع الضغط من الناخبين من أجل تحسين الخدمات العامة، بدأ الإنفاق الحكومي بالارتفاع، الأمر الذي أدى إلى التساؤل حول مصدر تمويل الإنفاق المتزايد. في بريطانيا التي كانت تمثل أكبر اقتصاد في العالم وتعتبر ميزان لمعيار الذهب في تلك الفترة، أدت التغييرات السياسية والاجتماعية فيها إلى فرض ضريبة الدخل التي تم اعتبارها وسيلة لتمويل الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة والعاطلين عن العمل وكبار السن. وعليه أصبحت ضريبة الدخل المصدر الأكبر لإيرادات الحكومة (Burton, 2016).

اتبعت معظم البلدان في تلك الفترة قاعدة الذهب كنظام نقدي. ووفق هذا النظام لا تستطيع البنوك المركزية إصدار العملة إلا بقدر احتياطات الذهب الموجودة فيها، ووفق نسبة التحويل الاسمية (سعر الصرف أمام الذهب) التي تربط العملة المحلية بالذهب، وفي حالة عدم وجود احتياطات كافية من الذهب في البنوك المركزية، فإن المبالغ المطلوبة من النقد لا يمكن تحقيقها، إلا بتخفيض سعر الصرف الاسمي للعملة مقابل الذهب (بليث، ٢٠١٦). لذلك كان الإنفاق الحكومي محط اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين كان لديهم مخاوف بشكل خاص من الطريقة التي تؤمن بها الحكومة التمويل لإنفاقها. وفي نفس الوقت ظهرت الأفكار الجديدة لإدارة المجتمعات والتي تركز على المصالح الجماعية وبدايات الإصلاح الاجتماعي التي تم بها دعم الفقراء بسياسات غذائية رخيصة، وأحرز تقدم في حماية النساء والأطفال، ومنح الشرعية على النقابات العمالية ونشاطها، وكان المصلحون الاجتماعيون مهتمين بتحسين الرعاية الاجتماعية وتشجيع الإنفاق العام عليها، وهو ما كان يخالف الأفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (في عدم تدخل الدولة في الاقتصاد) التي كانت رائجة في تلك الفترة. إلا أن حركة الإصلاح الاجتماعي توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ (Konzelmann, 2014). بسبب الحرب المدمرة تعطل جزء من المصانع وعوامل الإنتاج وبالتالي ضعف جانب العرض في الاقتصاد، بينما كان الطلب جامحاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الأسعار خلال الحرب وبعدها. كان التكيف مع حجم الطلب في وقت السلم بطيئاً، ونتج عنه تضخم الأسعار الذي مثل مشكلة حتى بعد انتهاء الحرب^٤ (Schui, 2014).

في بريطانيا كان العجز الحكومي المرتفع بشكل كبير بسبب الحرب (رغم خروجها منتصرة) ومحاولة الالتزام بالنزعة الاجتماعية الجديدة، يشكلان محاور الجدل في السلطة السياسية. كانت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية تدعو إلى تخفيض العجز العام بأي شكل من الأشكال، بينما المصلحون الاجتماعيون يدعون إلى مزيد من الإنفاق الحكومي. قامت الحكومة برفع ضريبة الدخل إلى أن وصلت إلى عدة أضعاف نسبتها بحلول عام ١٩١٨ عما كانت عليه في عام ١٩٠٥^٥ (Burton, 2016). وفي عام ١٩٢٠ سقط الاقتصاد

^٤ في عام ١٩٢٠، كانت أسعار المستهلكين في بريطانيا تعادل ضعفين ونصف ضعف ما كانت عليه في عام ١٩١٤. كانت الأسعار في فرنسا تقارب أربعة أضعاف مستواها قبل الحرب في ذلك الوقت، وفي نهاية العقد زادت الأسعار الألمانية عشرة أضعاف مقارنة بعام ١٩١٤. (Schui, 2014)

^٥ في عام ١٩٠٥ كانت ضريبة الدخل تشكل ٦% من الدخل وفي عام ١٩١٨ وصلت إلى ٣٠%. (Burton, 2016)

البريطاني في الكساد. أنشأت الحكومة لجنة منح البطالة التي تقدم دعم للعاطلين عن العمل لتشجيع خطط الأشغال العامة وتوفير فرص عمل إضافية. لكن التكاليف التي تحملتها الخزنة العامة للدولة البريطانية بسبب تقديم دعم للعاطلين عن العمل أثارت المخاوف حول قدرة الحكومة على الوفاء بقرض الحرب عام ١٩١٧ الأمر الذي يهدد حفاظها على ثقة دائنيها، وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت رائجة في تلك الفترة. مما أدى إلى تغيير سياسة الحكومة إلى التقشف باعتبار أن الميزانيات المتوازنة هي الأهم (Konzelmann, 2014). نتج عن الكساد ارتفاع البطالة بشكل كبير، ومع ذلك كان الاقتصاديون الكلاسيكيون الذين يؤمنون بالأسواق ذاتية التنظيم، وينظرون إلى البطالة على إنها ظاهرة عابرة وأن الأسواق سوف تقودها آلية الأسعار إلى التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المتجدد. فقد كان التحليل الكلاسيكي يرى أن مطالبات الأجور المرتفعة هي السبب في انخفاض التوظيف وبالتالي زيادة البطالة، ولكن وفق الكلاسيكيين فهذه الزيادة في البطالة تعني فائض من العمالة التي ستبحث عن العمل والتي ستقودها آلية أسعار السوق إلى القبول بالعمل بأجور منخفضة وبالتالي إعادة التوظيف، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسر التي لديها دخل وبالتالي ازدياد الاستهلاك العام والذي سيؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي. من جهة أخرى، فإن انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي المدخرات ومن ثم الاستثمار، لأن معظم المدخرات تحول إلى قروض، كما إن توافر المدخرات سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وهذا سيشجع الاستثمار وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي وبالتالي الطلب على العمالة إلى أن نصل إلى التوظيف الكامل. هذه هي المعتقدات الاقتصادية الكلاسيكية حول عمل الأسواق (Schui, 2014). في ظل هذا التحول إلى التقشف تم تخفيض الإنفاق العام لتحقيق التوازن في الميزانية. وبذلت جهود حكومية كبيرة لسداد قروض كبيرة من زمن الحرب (لتخفيض العجز)، بينما كانت السياسة النقدية تستهدف الدفاع عن الجنيه الإسترليني وإعادة بريطانيا إلى معيار الذهب. وقد استتجت "وزارة الخزنة" البريطانية بأنه للعودة إلى الوضع الاقتصادي الطبيعي قبل الحرب يجب القيام بتخفيضات في الأجور لإعادة الأسعار إلى مستوياتها قبل الحرب (Konzelmann, 2014). كانت بريطانيا بحاجة إلى تخفيض التضخم الناتج في زمن الحرب، من أجل العودة إلى معيار الذهب قبل الحرب بين الذهب والجنيه^١. لأنه لم يكن هناك ما يكفي من الذهب في البنك المركزي البريطاني لزيادة كمية الأموال المتداولة إذا أعيد تقديم سعر صرف الجنيه بالذهب كما كان قبل الحرب. وبما إنه لا يمكن زيادة المعروض النقدي فيجب إبدأ تخفيض الأسعار لتخفيض التضخم ولأن الأسعار تتبع قوى السوق، كان لابد من تخفيض أجور العمالة بشكل كبير لتخفيض التضخم (Schui, 2014). أعادت وزارة الخزنة معيار الذهب في عام ١٩٢٥ وأعدت تقييم الجنيه الإسترليني عند سعر صرفه مع الذهب في عام ١٩١٤. وأدى ذلك إلى انكماش الأسعار مما تسبب في الضغط على الصناعيين الذين اضطروا إلى خفض الأجور للحد من خسائرهم. أدى هذا إلى الإضراب العام عام ١٩٢٦ الذي استمر ستة أشهر. وعلى الرغم من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات، واصلت وزارة الخزنة سياستها الاقتصادية الانكماشية (النقشفية)، دون نجاح يذكر فيما يتعلق بتخفيض الدين الوطني (Konzelmann, 2014). انتقد كينز الذي كان يشغل منصب مستشار لوزارة الخزانة العودة إلى معيار الذهب بعد توقف دام لعشر

^١ تركت بريطانيا ومعظم الدول الأوروبية المعيار الذهبي خلال الحرب. وكان هذا النظام النقدي قائماً منذ القرن التاسع عشر. (Schui, 2014)

سنوات (بليث، ٢٠١٦). أدى هذا إلى نقاشات موسعة، فقد جادل البعض بأنه إذا كان لا بد من العودة إلى معيار الذهب فيمكن العودة إليه عند سعر جديد يعكس مستويات أسعار ما بعد الحرب. لأن هذا يتجنب الحاجة إلى خفض الأسعار والأجور. وهذا ما قامت به فرنسا، لكن بريطانيا رفضت هذا الخيار. لأنه كان من الممكن أن يخسر الدائنون جزءاً من رأسمالهم (المقيم بالذهب)، والبنوك بعض الثقة التي وضعها العالم فيهم. الأمر الذي حرض الفئات الاجتماعية ضد بعضها البعض، لأن من يتعين عليهم في نهاية المطاف دفع تكلفة الحرب هم عامة الناس من أجل الحفاظ على ثروة البنوك والدائنين. ومع ذلك، دافع الكلاسيكيين عن سياساتهم بأنها لا تخدم المصالح الضيقة لجزء من المجتمع على حساب الآخر. وجادلوا بأن انخفاض الأجور يشكل مشكلة على المدى القصير فقط، ويمكن تعويضه بفوائد الاستقرار النقدي الذي سيحصل على المدى الطويل (Schui, 2014). بالنسبة إلى كينز، فقد كان يعارض محاولة تحقيق التوازن في الميزانية في وقت الركود، فمن وجهة نظره أن تخفيضات الإنفاق كانت عديمة الجدوى لأن الميزانية لا يمكن أن تتوازن أبداً عن طريق خفض الدخل القومي. دعا كينز ومؤيدوه إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد، لكن وزارة الخزانة لم تتقبل مثل هذه الأفكار وتمسكت بأفكارها الكلاسيكية بأن مثل هذه السياسات لا يمكن أن تتجح (Burton, 2016). استندت وجهة نظر وزارة الخزانة إلى الاعتقاد بأن الادخار يحدد مستوى الاستثمار، من هذا المنطلق كان الخوف من أن الأموال التي تذهب للإنفاق الحكومة عن طريق الاقتراض تخفض الادخار وبالتالي تقلل الاستثمار (Konzelmann, 2014).

وفي عام ١٩٢٩ بدأ الكساد العظيم في البداية كأزمة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وامتد إلى بقية العالم، فبعد انهيار وول ستريت بعد أن شهد نشاط مفرط في سوق الأسهم وانهيار النظام المصرفي كنتيجة لذلك، تسبب الكساد في ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع ديون القطاع العام والانكماش، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وحالات كثيرة من الإفلاس وإغلاق المعامل، مما أدى إلى المزيد من البطالة (Burton, 2016).

حاولت العديد من البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا) استعادة التوازن في ميزانياتها خلال الكساد العظيم عن طريق اتباع سياسات تقشفية (Schui, 2014). في بريطانيا على الرغم من وصول البطالة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق^٧ خلال الكساد العظيم إلا أنها استمرت في سياستها التقشفية، إلى أن استقالت الحكومة في شهر آب عام ١٩٣١ (Burton, 2016).

كانت الحجج المستندة إلى النظرية الكلاسيكية التي يقدمها المسؤولون في وزارة الخزانة والمسماة "وجهة نظر الخزانة"، تتوقع أن البطالة المرتفعة الناتجة عن سياسات الحكومة كانت ظاهرة عابرة. وأن هذه السياسة ضرورية ولا بديل لها. تم شرح وجهة نظر الخزانة في "الورقة البيضاء للحكومة البريطانية" للعام ١٩٢٩ وعنوانها "مذكرات في شأن بعض المقترحات المتعلقة بالبطالة" كما يلي: أولاً، إذا قامت الحكومة بالاقتراض المال لتمويل الإنفاق فأنها ستزاحم رأس المال الخاص، لأنها سترفع سعر الفائدة وبالتالي تحويل الأموال إلى القروض الحكومية بدلاً من تحويلها إلى الصناعة (الاستثمار). من جهة ثانية، يؤدي الإنفاق إلى

^٧ وصلت البطالة في عام ١٩٢٩ في بريطانيا إلى ٢٥% (Burton, 2016)

جذب الواردات مما يؤدي إلى ميزان تجاري سلبي، كما قد يؤدي الإنفاق من وجهة نظرهم إلى هروب رؤوس الأموال إذا اعتقد رجال الأعمال أن الإنفاق قد يهدد الملاءة المالية، فقد يؤدي إلى زيادة الديون. ومن جهة أخرى، ترى وزارة الخزانة أن الإنفاق على الأشغال العامة لا يقدم إلا راحة مؤقتة بدلاً من العلاج الكامل. انتقد كينز هذا الادعاء وأعرب عن وجهة نظره تجاه الاستثمار والادخار، بأن الاستثمار ليس نتيجة للادخار كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية ولكنه نتيجة لتقلب التوقعات حول العائد على الاستثمار (بليث، ٢٠١٦).

وفي عام ١٩٣١ اضطرت الحكومة البريطانية للتخلي عن معيار الذهب. كان السبب أن احتياطات الذهب غير كافية، وعلى الرغم من القروض الطارئة من البنوك المركزية الفرنسية والأمريكية، استسلم البنك المركزي البريطاني لضغوط المضاربة وأعلن إنهاء معيار الذهب. بعد ست سنوات من استمرار النقش ظل الاستقرار النقدي والانتعاش الاقتصادي والعودة إلى العمالة الكاملة بعيدة المنال. وعلى العكس مما كان متوقعاً، إن انخفاض قيمة صرف الجنيه بعد إلغاء معيار الذهب حفز الصادرات البريطانية وعزز الطلب المحلي بسبب أسعار الفائدة المنخفضة والأجور الحقيقية المتزايدة. أدى هذا الانتعاش الاقتصادي إلى خفض معدل البطالة بشكل حاد. أدى فشل النظرية الكلاسيكية إلى ظهور تساؤلات متزايدة حول ما حصل. وهذا ما قام به كينز في عام ١٩٣٦ في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال" غير الكتاب الطريقة التي فكر بها الاقتصاديون (Schui, 2014). كما وضع كينز كتاباً آخر، كان موجهاً بشكل خاص إلى تلخيص تلك الفترة من النقش. فقد أوضح كينز في كتابه "الوقت المناسب للنقش" بأنه في حين أن علاج البطالة خلال فترات الركود يتم عن طريق التحفيز الاقتصادي، إلا أنه بمجرد التعافي من الركود، يصبح النقش مطلوباً لمنع الاقتصاد من فرط النشاط وإثارة الضغوط التضخمية (Konzelmann, 2014). ومع بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ والاستثمار الضخم للإنفاق العام على الأسلحة خلق فرص عمل كاملة. مما أدى إلى إنهاء ما تبقى من تبعات للكساد الكبير. لاحظ الاقتصاديون والسياسيون صدق تنبؤات كينز ومن الممكن للدولة أن توجه الإنفاق العام إلى استخدامات أفضل، مثل إعادة بناء البنية التحتية أو التعليم والرفاهية، وتحقيق نفس الانتعاش الاقتصادي. مما أدى إلى عودة النظرة إلى دولة الرفاهية من جديد. في عام ١٩٤٥، بعد ست سنوات من الحرب، كان الدين القومي ٢٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كانت الحكومة مصممة على الشروع في برنامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء دولة الرفاهية الممولة من الضرائب في الاقتصاد الأخذ في التوسع، كما اقترح كينز. ونتيجة اتباع السياسات الكينزية كان الدين القومي ٩٦٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٦٥. لم يكن السبب هو انخفاض الدين ولكن النمو في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الاهتمام بالإنتاج والتوظيف (Burton, 2016). والجدير بالذكر أنه على الرغم من اتباع عدد من الدول للسياسات النقشية بين عامي ١٩١٨-١٩٣٨ إلا أن هذه السياسات لم تحقق شيئاً للانتعاش الاقتصادي (بليث، ٢٠١٦).

١.٢.٢ النقش في أزمة الركود التضخمي

اتسمت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات بنمو اقتصادي قوي واتباع سياسات توسعية كينزية لتحفيز الاقتصاد وكل ذلك للحفاظ على دولة الرفاهية التي أصبحت المعيار الذي يجب على السياسة الاقتصادية السعي إليه بعد الحرب عن طريق محاولة الوصول إلى التوظيف الكامل.

بعد الحرب العالمية الثانية تم عقد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods الذي شكل النظام النقدي الدولي الجديد من ١٩٤٤-١٩٧١، ربط نظام بريتون وودز الدولار الأمريكي بالذهب وربط باقي العملات بالدولار (بليث،

٢٠١٦). أدى هذا إلى استقرار أسعار الصرف واستقرار الأسعار والأجور في الاقتصاديات الصناعية. وكانت نتيجة تطبيق هذا النظام الوصول إلى التوظيف الكامل خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ والتي تميزت بالنمو التضخمي المنخفض وارتفاع مستويات المعيشة^٤ (Konzelmann, 2014). كانت النظرية الاقتصادية المتبعة بعد الحرب هي النظرية الكينزية التي تطالب بالإففاق لتحفيز الاقتصاد وهذا ما فعلته الدول الصناعية بعد الحرب وحتى الستينات، تراوح إنفاق الحكومات من الإففاق على السلع الاستهلاكية إلى الاستثمار في البنية التحتية، وفي بعض الحالات، أصبحت مالكة لبعض الأعمال التجارية وبعض مجالات الصناعة. إلا أن الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي المتزايد كان على أشكال الاستهلاك كالسلع المرتبطة بالتسليح والدفاع بالإضافة إلى الرعاية الصحية والتعليم وتمول مدفوعات للعاطلين عن العمل والمتقاعدين وغيرهم من متلقي الرعاية الاجتماعية. كان هناك ميل مستمر ومتزايد لزيادة الإففاق استمر هذا التطور بعد الحرب العالمية الثانية حتى أواخر السبعينيات (Schui, 2014). كان هدف السياسة الاقتصادية بعد الحرب هو الحفاظ على التوظيف الكامل ودولة الرفاهية، وقد ساهم الانتعاش الحاصل في تلك الفترة على تسديد ديون الحرب (Konzelmann, 2014).

في ظل هذا الازدهار ازداد الادخار وازداد الاستثمار بشكل مستمر، لكن نمو الاستهلاك الخاص كان يتباطأ نتيجة لتباطأ النمو السكاني في معظم البلدان الصناعية، بالإضافة إلى انخفاض طلب الأفراد لأنه تم تلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من أفراد المجتمع. مما أدى إلى انخفاض العائد المتوقع على الاستثمار تدريجياً في البلدان الصناعية. على الرغم من نمو الادخار والاستثمار فيها (Schui, 2014). اتسمت تلك الفترة بتدخل الدولة بالحياة الاقتصادية فقد تحول اهتمام سياسة الاقتصاد الكلي الي الضبط المالي الدقيق لموازنة تقلبات دورة الأعمال. على الرغم من أن كينز لم يطالب بتدخل الدولة إلا وقت الركود. إلا أن النظام "الكينزي الجديد" أصبح سيد الوضع والذي قد نتج عن التبسيطات التي أدخلها الاقتصاديون اللاحقون على النظرية الكينزية. فقد تم التقليل من أهمية الوقت في النظرية الكينزية من خلال تبني تمثيل IS-LM الأكثر ثباتاً للنظرية العامة، مما قلل من تأثير العناصر الحاسمة في تحليل كينز وهي "عدم اليقين والتوقعات والمضاربة والسلوك الغريزي". وكان الاهتمام الأساسي للدولة في هذه الفترة هو التوازن بين التدفقات الخارجية والداخلية للميزانية خلال دورة الأعمال (Konzelmann, 2014). وفي عام ١٩٥٨ تم اكتشاف منحنى فيليبس الذي يبين وجود علاقة عكسية بين نمو الأجور ومعدل البطالة، الأمر الذي أدى للاعتقاد بأن التضخم هو الثمن الذي يجب دفعه للحفاظ على العمالة. لذلك تغيرت النظرة إلى التضخم حينها (البحيصي، ٢٠١٨). وبنفس الوقت لاحظ صناع السياسة إن نمو الأجور كان أعلى من نمو الإنتاجية، وذلك بسبب الضغوط في سوق العمل التي تولد زيادات في الأجور. وبما أن التضخم لم يعد خطراً (بعد اكتشاف منحنى فيليبس) فإن السياسة الاقتصادية تحولت لعلاج ارتفاع الأجور عن طريق سياسات الدخل أي تحديد سقف

^٤ في ظل نظام بريتون وودز، سعت أغلب البلدان إلى الحفاظ على ميزان تجاري متوازن، وتسوية الموازين التجارية الدولية بالدولار الأمريكي، مع إمكانية استبدال حيازات البنوك المركزية الأخرى من الدولار بالذهب بمعدل ثابت قدره ٨٥ دولاراً للأونصة. وبحلول عام ١٩٧١، وبسبب انخفاض احتياطات الذهب في الولايات المتحدة والضغط عليها لخفض قيمة الدولار، ألغى الرئيس نيكسون دعم الذهب من الدولار، بدلاً من خفض قيمة الدولار، (Konzelmann, 2014).

للأجر لمنع التضخم في الأجور الذي قد يؤدي إلى حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار. بعد أن كانت موجهة لمكافحة التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب. فعلى المدى القصير، نجحت سياسات الدخول في إبطاء تضخم الأسعار، ولكن فقط على حساب الأجور الحقيقية، بشكل خاص بالنسبة إلى عمال القطاع العام الذين تحملوا بشكل غير متناسب وطأة تقييد الأجور (Konzelmann, 2014).

في عام ١٩٦٠ تحول هدف السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تحقيق أعلى نمو بعد أن كانت تتبع هدف التوظيف الكامل. بينما بقي الهدف على حاله في أوروبا. وفي عام ١٩٦٦ في الولايات المتحدة الأمريكية كان لارتفاع أجور العمالة الذي كان ينمو بشكل أسرع من الإنتاجية إلى تسارع تضخم الأسعار. كما تسببت حرب فيتنام (١٩٥٥-١٩٧٥) إلى تنامي العجز في الميزانية الحكومية. وفي نفس الوقت أدى ازدياد المنتجات المصنعة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية إلى ارتفاع الواردات المصنعة في الاقتصادات الصناعية الأوروبية مما أدى إلى تدهور وضع الميزان التجاري فيها. وفي عام ١٩٦٥ بدأت موجة من الركود المصحوب بالتضخم بالتفاقم في بريطانيا. وفي عام ١٩٧١ قام الرئيس الأمريكي نيكسون Richard Nixon بفك ارتباط الدولار بالذهب، مما أدى إلى إنهاء نظام بريتون وودز وأصبحت الآن العملات جميعها عائمة. خلق هذا الوضع الجديد حالة من الاضطرابات وأدى إلى تعرض العملات بشكل أكبر للأسواق المالية والمضاربة. وكنتيجة على ذلك ارتفعت أسعار السلع الأساسية. وفي عام ١٩٧٣ حدثت أزمة النفط^٩. أدت الصدمة إلى حالة ركود عامة. في ظل هذه الظروف معاً، التضخم وارتفاع أسعار السلع والركود قامت الحكومات بتطبيق سياسات انكماشية لخفض التضخم في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان، ومحاولة إعادة الاستقرار إلى الاقتصادات (Konzelmann, 2014). تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية ذات معدلات فائدة مرتفعة، كان الهدف منها هو ضمان الاستقرار النقدي، وقد تم تخفيض الإنفاق الحكومي في الوقت نفسه كمحاولة لضمان موازنات متوازنة. أدى هذا إلى تخفيضات في الإنفاق الحكومي لكل من الاستثمار والاستهلاك (Schui, 2014). وفي عام ١٩٧٤ أدى اجتماع السياسات الانكماشية مع التضخم وارتفاع أسعار النفط إلى "أزمة الركود التضخمي" التي امتدت إلى عدة أقاليم والعديد من الاقتصادات الصناعية. نتج عنها انخفاض التوظيف وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع العجز في الميزانيات وانخفاض العائدات الضريبية بالإضافة إلى تعثر بعض الصناعات. خلال الفترة حتى الثمانينات كانت الحكومات لأول مرة بعد الحرب تستخدم الدين لتمويل الاستهلاك مثل دفع الإعانات (Konzelmann, 2014).

في تلك الفترة بدأ التشكيك في النظرية الكينزية في الظهور، كان أحد أبرز الليبراليين الجدد (الكلاسيكيين الجدد) في تلك الفترة والمعادي للكينزية هو فريدريك هايك Friedrich Hayek، بالنسبة إلى Hayek كان سبب الأزمة هو نقص الاستثمار والناتج عن نقص الادخار. وجادل بأن الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تحفيز الاقتصاد يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة، اعتمد Hayek في تفسيره للأزمة على نظرية الأموال القابلة للقرض، حيث أن زيادة الإنفاق العام الممول بالعجز، سيؤدي إلى زيادة الطلب على القروض فإذا لم يزداد الادخار بنفس القدر سيرتفع سعر الفائدة على القروض وبالتالي ينخفض الاستثمار، بينما تبقى الاستثمارات العامة غير المربحة تزداد بشكل كبير، وهذا

^٩ بسبب امتناع الدول العربية المصدرة للنفط عن إمداد الدول الداعمة لإسرائيل بالنفط، خلال حرب تشرين بين سورية ومصر من جهة وإسرائيل من جهة ثانية.

ما يعرف بأثر المزامنة. كما اعترض Hayek على تدخل الدولة في القاعدة النقدية وطالب بأن تكون ميزانيات الحكومة متوازنة بلا عجز وبتضخم منخفض (Schui, 2014). إلا أن ما حدث في أزمة الركود التضخمي يعود إلى الفترة السابقة بشكل أساسي إلى تزايد أسعار السلع. فبسبب التضخم ارتفعت أسعار السلع مما جعل الأجور الحقيقية تنخفض ومع مطالبة العمال بأجر أعلى للحفاظ على المستوى المعيشي، كان أرباب العمل يسعون إلى الحفاظ على الأرباح عن طريق الأسعار وبالتالي التضخم. لكن تتبع الحكومات لسياسات الدخول جعل العمال عاجزين عن المطالبة بمزيد من رفع الأجور وفي مرحلة ما أصبحت الدخول الحقيقية للأفراد منخفضة بسبب الاستمرار في التضخم، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لهم، مما يعني انخفاض الطلب الكلي وبالتالي تفضيل السلع المستوردة منخفضة السعر على السلع المحلية المرتفعة الثمن، مما يسبب ضعف الطلب على الإنتاج والعمالة في السوق المحلية وبالتالي ارتفاع البطالة، بالإضافة إلى تدهور الميزان التجاري. ومع وجود سياسات انكماشية (تقشف) للحكومة لمحاولة ضبط التضخم، أدى ذلك في النهاية إلى أزمة ترافق فيها التضخم مع ارتفاع البطالة (Konzelmann, 2014).

ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية الجديدة على أنقاض النظرية الكينزية، والتي حاولت تفسير الأزمة فمن جهة افترض الليبراليون الجدد أن السياسات التوسعية للإنفاق الحكومي تولد التضخم وأن البطالة تنتج عن عيوب سوق العمل، ويدورها عيوب سوق العمل تحدث بسبب تدخل الدولة والنقابات (مثل إعانات البطالة) لأنها تقود إلى قلة الدافعية وضعف الجودة عند الأفراد، أي أنهم يصبحون عاطلين عن العمل بالأجر السائد. وبالتالي وفق الليبراليين فإن هناك مستوى من البطالة يسمى مستوى "البطالة الطبيعي" وأي محاولة للدولة لزيادة التوظيف بعد هذا المعدل ستؤدي إلى التضخم أو تقليص العمالة من أماكن أخرى في الاقتصاد. بينما من وجهة نظر الكينزيين الجدد، فإن ارتفاع الأجور بسبب مطالبات النقابات الانتهازية (المبالغ فيها) هو السبب في رفع الأجور فوق مستوى تقاطع العرض والطلب (مستوى التوازن) في سوق العمل. وهذا يحدد مستوى البطالة، وبالتالي أي محاولة للحكومة لزيادة التوظيف أبعد من مستوى البطالة الذي أطلقوا عليه معدل التضخم غير المتسارع للبطالة (NAIRU)، ستؤدي إلى زيادة التضخم (Konzelmann, 2014). إن كل من الليبراليون الجدد والكينزيين الجدد اتفقوا على وجود حد من البطالة لا يمكن توظيفه. وهذا التفكير قاد إلى بداية التحول من اقتصادات هدفها التوظيف الكامل إلى اقتصادات هدفها تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع.

وفي عام ١٩٨٨ زاد النقاش حول تأثير ارتفاع العجز الحكومي والديون على التضخم وميزان المدفوعات. كان الدافع لهذه النقاشات هي أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة في الثمانينات بالإضافة إلى العجز المالي الموروث من السبعينات. في تلك الفترة اتبعت الحكومات سياسات تقشفية واسعة لخفض التضخم والعجز المرتفع. وازدادت المطالبات بالتقشف عندما بدأت الاستعدادات لتشكيل الاتحاد النقدي اليورو عبر معاهدة ماستريخت ١٩٩٢ التي كان أهم شروطها ضمان نسبة العجز. مما مهد الطريق لظهور نظرية التقشف التوسعي. نتجت النظرية عن تجربة بلدان مثل الدنمارك (١٩٨٣-١٩٨٦) وأيرلندا (١٩٨٧-١٩٨٩) حيث استمر معدل النمو الاقتصادي في هذه البلدان بالنمو رغم تطبيقها سياسات ضبط أوضاع مالية العامة (التقشف). لاقت هذه النظرية جدلاً واسعاً. وبحلول عام ١٩٩٧ تحولت السياسة الاقتصادية في بريطانيا إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع استخدام ضوابط الأسعار والتقشف والسياسة النقدية للتحكم بالتضخم. وترك

التوظيف الكامل لقوى السوق (Konzelmann, 2014). فعلى الرغم من تطبيق التقشف في الثمانينات والتسعينيات إلا أن الدوافع كانت مختلفة. ففي الثمانينات وبعد صدمات النفط كانت مشاكل التضخم وميزان المدفوعات هي الشاغل الرئيسي لصناع السياسة. بينما كانت القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل (تمهيداً للاتحاد النقدي) هي الشاغل الرئيسي في التسعينيات (Molnar, 2012).

١.٢.٣ التقشف بعد أزمة الرهن العقاري

اتسمت الفترة من التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٧ بالاعتدال والانتعاش. وقد شكلت الأزمة المالية ٢٠٠٨ (أزمة الرهن العقاري) صدمة حقيقية للكثيرين، الذين لم يتوقعوا مثل هذا الحدث، والأسوأ من ذلك هو تحولها إلى أزمة ديون سيادية في أوروبا، استمرت لعدة سنين لاحقة.

بعد الركود في أوائل التسعينيات، مرت فترة طويلة الأمد نسبياً من انخفاض تقلبات الاقتصاد الكلي مع التمويل المتسارع، لدرجة أن فكرة الوقوع بالكساد أصبحت بعيدة، أطلق على هذه الفترة اسم "الاعتدال الكبير Great Moderation". تراكمت هذه الفترة مع التطور السريع لتكنولوجيات الاتصالات وتطبيقها، وبذلك تطور النظام المالي الدولي على نحو متزايد. فقد تدفقت كميات ضخمة من السيولة من الاقتصادات عالية الادخار في الشرق ومن البلدان الغنية بالنفط إلى الأسواق المالية في العالم خلال التسعينيات، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة. شجعت أسعار الفائدة المنخفضة على زيادة الإنفاق على الائتمان، وبالنتيجة ارتفعت القدرة على تأمين القروض الرخيصة للشركات والأسر والحكومات في الغرب. كما زادت المؤسسات المالية من اقتراضها، وكان الكثير منه خارج الميزانية العمومية عن طريق أدوات مالية متزايدة التعقيد. فقد مهدت أسعار الفائدة المنخفضة الدوافع للابتكار المالي وإنشاء أدوات مالية جديدة ذات عوائد أعلى من الأدوات التقليدية. أحد هذه المنتجات هو سندات التوريق. حيث تمكنت المؤسسات المالية من إنشاء منتجات توريق عالية العائد وبيعها بسرعة، وتجديد سيولتها بشكل مستمر، وإعادة الاستثمار من جديد، وهكذا ساهمت هذه التطورات في إنتاج نظام مالي أكثر مرونة وكفاءة مما كان عليه. وذلك قبل أن تبدأ الأصول الأكثر خطورة في التخلف عن السداد (Konzelmann, 2014).

ومن الجدير بالذكر أن مستويات الديون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت في ازدياد منذ السبعينيات. فعلى الرغم من تطبيق برامج ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) في العديد من البلدان في الفترات السابقة، إلا أن هذه التدابير لم توضع الديون على مستوى مستدام. وفي فترة الاعتدال الكبير ساهم الانتعاش في دعم الوضع المالي للبلدان، على سبيل المثال، كانت "الأرصدة الأساسية" للميزانيات العمومية لبلدان مثل اليونان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تبدو في حالة جيدة. إلا أن المشاكل المالية كانت مخفية، تحت فقاعات أسعار الأصول المالية. تشير التقديرات اللاحقة إلى أن الأرصدة المالية الأساسية للميزانيات بعد إزالة تأثير دورة الأعمال (معدل دورياً) إلى أرصدة أضعف بكثير في عدد كبير من البلدان. لذلك عندما بدت الميزانيات العمومية في حالة جيدة بسبب الإيرادات المؤقتة الناتجة عن الازدهار كان هذا التحسن يخفي نقاط الضعف الخطيرة فيها. وبالتالي لم تكن

تلك الميزانيات قوية بالشكل الكافي لتحمل تكلفة الالتزامات الطارئة¹⁰ التي يجب على الحكومات تحملها أثناء الأزمات (Sutherland, Hoeller, & Merola, 2012).

على الرغم من أن وجهة النظر النيوليبرالية (الكلاسيكية الجديدة) القائلة بأن تدخل الدولة ضار اقتصادياً، هي التي كانت رائجة في تلك الفترة، إلا أنه خلال الاعتدال الكبير كان هناك في الواقع تدخل متزايد للدولة في الاقتصاد، هذه المرة من أجل كبح جماح تضخم الأسعار وذلك للتخفيف من احتمال حدوث الأزمات المالية. بعد أن أصبح الاهتمام بالخطر المرتبط بالثقة (ثقة الدائنين) أحد العناصر الأساسية لتدخل الدولة، لأن من شأنه إحداث أزمة مالية عميقة، ولذلك كان على الدولة أن تضمن إنقاذ النظام المصرفي والمؤسسات في حالة حدوث أزمة (Konzelmann, 2014). لقد كانت بازل ٢ هي المعيار للمخاطر المصرفية المعمول به حينها. والتي كانت متهوونة نسبياً في تحديد متى يعتبر المصرف آمناً. (Carvalho, 2017) كما أن المعرفة المكتسبة من التجارب السابقة للأزمات المالية تمثلت بالاعتقاد بأن السياسة النقدية قادرة على التعامل مع الاضطرابات المالية الناتجة عن كساد أسعار الأصول المالية، لذلك كانت تعتبر فقاعات الأصول أشياء مقبولة وتحفز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الضرر الذي قد تحدثه عندما تنهار الفقاعات إلا أن الاعتقاد الرائج كان بأن الفقاعات يصعب تحديدها، وبالتالي صناع السياسات لا يستطيعون اكتشافها أو منعها. لذلك كان يعتقد أن مهمة صانعي السياسة الاقتصادية هي التخفيف من شدة الأزمة عندما تحدث. ويتم ذلك باتباع سياسة مالية تقشفية مع سياسة نقدية توسعية لتخفيف آثار التقشف. وبذلك كان التقشف في تلك الفترة ينظر إليه إلى أنه سياسة لفترات الركود عندما ترتفع الديون بشكل مفرط (Konzelmann, 2014).

تسببت أسعار الفائدة المنخفضة في طفرة لبناء المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية. والتي أخذت تتباطأ في عام ٢٠٠٦. وعندما بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع تدريجي لأسعار الفائدة للحد من التضخم. تسبب في انهيار سوق العقارات (المنازل)، وأدى إلى معدلات تخلف عالية عن سداد الرهون العقارية. مما دمر المنتجات المالية المورقة المضمونة بها، وسبب أضرار جسيمة بالمؤسسات المالية الوطنية والدولية التي احتفظت بها. وفي تموز ٢٠٠٧، انهيار صندوقان للتحوط تابعان لشركة "Bear Stern"، وفي أيلول، تقدم بنك "Northern Rock" البريطاني في طلب الإنقاذ من البنك المركزي البريطاني. وكانت الاستجابة للأزمة، هي قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة البريطانية بضخ السيولة في الأسواق المالية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، تم تأميم "Northern Rock" وتم إنقاذ "Bear Stern" من الإفلاس. ولكن في أيلول ٢٠٠٨، ترك بنك "Lehman Brothers" رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة

¹⁰ توفر الحكومات تغطية تأمينية صريحة أو ضمنية لعدد من الحالات الطارئة. تشمل هذه الالتزامات ضمانات لخطط التأمين الحكومية التي تغطي الخسائر في الممتلكات والإصابات الناجمة عن الإرهاب، والتغطية ضد فشل المحاصيل أو خسائر خطط التأمين الوهمية. كما أنها تغطي ضمانات الدولة لأنواع مختلفة من القروض (على سبيل المثال، للرهون العقارية أو الطلاب أو قروض الأعمال الصغيرة). وتشمل الالتزامات الطارئة الضمنية تكلفة إنقاذ البنوك الفاشلة أو غيرها من الشركات، أو الحكومات دون الوطنية أو وكالات الدولة الخارجة عن الميزانية. هذه ليست سوى بعض الأمثلة وعدد المطالبات المحتمل ضخم (Sutherland, Hoeller, & Merola, 2012).

للإفلاس. وقد خلق هذا حالة من الذعر في الأسواق المالية الدولية (Konzelmann, 2014). دعمت الحكومات في جميع البلدان الكبرى تقريباً اقتصاداتها بأقصى ما يمكن. فقد خفضت السلطات النقدية أسعار الفائدة الرسمية إلى أدنى مستوياتها وقدمت كميات غير محدودة من السيولة استجابة للانقطاع المفاجئ للتمويل بين البنوك (سوق الريبو). وقد طبقت جميع هذه السياسات في وقت واحد في مختلف البلدان. وقد استقادت جميع البلدان من حوافز بعضها البعض، والنتيجة أنها أنقذت أنظمتها المالية من خطر الانهيار الكامل، إلا أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية كان حاداً ولكنه قصير نسبياً (Calcagno, 2012).

كانت العديد من البلدان غير مستعدة بشكل جيد لمواجهة صدمة من هذا النوع. وبالنتيجة ارتفع الإنفاق كثيراً بسبب حزم الدعم وحجم الالتزامات الطارئة التي تحملتها الحكومات. بالإضافة إلى عوامل "الاستقرار التلقائية"^{١١} التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق على إعانات البطالة. ومما زاد الوضع سوءاً هو تضرر الإيرادات الضريبية بسبب تحركات أسعار الأصول المالية، إلى جانب انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. مما تسبب في ارتفاع العجز وارتفاع نسب الديون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل (Sutherland, Hoeller, & Merola, 2012). ولذلك ارتفع الدين العام كنتيجة للركود الناجم عن الأزمة. وبمجرد أن استعادت معظم البلدان معدلات نمو إيجابية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وخوفاً من أن يتفاقم الوضع إلى كساد، توجه التفكير إلى إعادة توازن الميزانيات. وأصبح ينظر إلى ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) باعتباره الشرط الضروري لاستعادة الثقة والحفاظ على النمو (Calcagno, 2012). وفي عام ٢٠١٠، انعكست السياسة المالية من التحفيز إلى ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف)، بعد إقراره في قمة مجموعة العشرين في تورنتو ٢٠١٠، عندما كانت الأزمة المالية قد بدأت تضرب محيط منطقة اليورو. فلم يعد القلق بشأن الإنتاج والعمالة هو الشاغل بل أصبح القلق من تضخم حجم العجز المالي والدين العام. (Carvalho, 2017). فقد كان القلق من ارتفاع مستويات الدين العام في منطقة اليورو، والخوف من تخلف الأعضاء الأضعف عن سداد الديون السيادية هو الشاغل الرئيسي (Konzelmann, 2014).

بعد حوالي ثلاث سنوات من بدأ أزمة الرهن العقاري، وبينما كانت الولايات المتحدة تخرج من الركود، اندلعت أزمة منطقة اليورو بسبب الارتفاع الضخم للديون اليونانية التي تسببت في اضطراب الأسواق المالية، لأنها أزلت التصور بأن ديون بلدان منطقة اليورو كانت خالية من المخاطر. استجابة لهذه الأزمة الجديدة، التي أثارت الشكوك حول استدامة الدين العام في بعض بلدان اليورو، انطلقت برامج التقشف في منطقة اليورو (Alesina, Favero, & Giavazzi, 2019). كان العامل المحفز للتحويل في السياسة المالية في منطقة اليورو هو أن خطر التخلف عن السداد داخل منطقة اليورو له أبعاد أكبر. وذلك بسبب أن الدول الأعضاء لا تملك السيطرة على عملتها، ولا تقدر على خلق الأموال وخفض قيمتها استجابة للعجز التجاري و/أو ضغوط المضاربة على الاقتراض العام. وبالتالي لا يوجد بديل للتقشف سوى الإنقاذ من البلدان الأقوى اقتصاداً، لكن البلدان الأقوى أصروا على التقشف كشرط للحصول على المساعدة المالية (Konzelmann, 2014). والواقع أن الزيادات في نسب الدين الحكومي أثناء الأزمة جعلت

^{١١} عوامل الاستقرار التلقائية أو المثبتات التلقائية "Automatic Stabilizer" تسمى بهذا الاسم لأنها تعمل على استقرار الدورات الاقتصادية، فهي سياسة مالية مصممة لتتقل تلقائياً دون أي إجراء حكومي، حيث تعمل على تعديل معدلات الضرائب وإعادة توجيه الإنفاق بطريقة تهدف إلى تثبيت الدخل والاستهلاك والإنفاق التجاري على مدار دورة الأعمال.

ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) أمراً لا مفر منه بالنسبة للعديد من البلدان، كما هو الحال في البلدان الأوروبية المتضررة من الأزمة، مثل البرتغال وأيرلندا وإيطاليا وبريطانيا واليونان وإسبانيا. وقد أدت كل هذه التطورات السلبية إلى تخفيضات كبيرة في معدلات النمو في العديد من البلدان، مصحوبة بزيادة واضحة في معدل البطالة (Şen & Kaya, 2017). في تلك الفترة كان مناصرو التقشف يجادلون بأن التقشف يمكن أن يكون له آثاراً توسعية وهو ما يعرف بفرضية التقشف التوسعي. والفكرة منها هي أن استعادة الثقة في الملاءة المالية للدولة وللاستقرار الاقتصادي سوف تؤدي إلى تحفيز الاستثمار الخاص وبالتالي تخفيف الآثار الانكماشية على الاقتصاد. إلا أن هذه الفرضية تم انتقادها بشدة، لأن النتائج التي حدثت خلال الأزمة كانت ركود طويل نسبياً. بالمقابل يعزى سبب ذلك إلى عجز السياسة النقدية عن تخفيف آثار السياسة المالية. فعندما بدأ التقشف الأوروبي في ٢٠١٠ كانت اقتصادات منطقة اليورو لا تزال أسعار الفائدة بالقرب من الصفر في خضم الركود (ZLB) (Alesina, Favero, & Giavazzi, 2019). إن مشكلة اقتراب أسعار الفائدة من الصفر تنشأ من أن أسعار الفائدة لا يمكن تخفيضها أكثر. وهذا السبب الذي جعل ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) في عام ٢٠١٠ يؤثر سلباً على الاقتصادات ككل. فمن السمات المميزة للركود الناجم عن الأزمة المالية، أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل خفضت بسرعة كبيرة، وانتهى بها الأمر بأن تصبح عالقة بالقرب من الصفر (Wren-Lewis, 2017). ويبدو أن عمليات ضبط أوضاع المالية العامة التوسعية (التقشف التوسعي) لا تحدث إلا في ظل ظروف معينة. وأحد هذه العوامل هو أن البنك المركزي يعوض الآثار الانكماشية المترتبة على ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) عن طريق خفض سعر الفائدة الاسمي. وعندما يواجه البنك المركزي "الحد الأدنى الصفري لأسعار الفائدة الاسمية (ZLB)". وهو يعني الوضع الذي تكون فيه أسعار الفائدة الرسمية صفراً ولا تستطيع السلطة النقدية دفعها إلى الانخفاض. لذلك، بعد اتباع سياسة مالية تقشفية، لا يمكن للبنك المركزي تعويضها بسياسة نقدية توسعية. وبالتالي يمكن القول إن تأثيرات السياسات المالية من المرجح أن يكون لها تأثيرات كينزية قوية (مضاعف مالي سلبي) في هذه الحالة (Foresti & Marani, 2014).

ومن الملاحظ أنه في بداية الأزمة ورغم تخفيض أسعار الفائدة الاسمية لمستويات استثنائية لم يكن هذا كافياً لإنقاذ النظام المصرفي. لذلك وكبديل لخفض أسعار الفائدة القصيرة الأجل، جربت البنوك المركزية الشكل غير التقليدي للسياسة النقدية المعروف باسم "التيسير الكمي Quantitative Easing". التيسير الكمي هو محاولة للتأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل بشكل مباشرة، من خلال شراء كميات كبيرة من الأصول المالية طويلة الأجل. لكن حتى تتمكن البنوك المركزية من القيام بذلك، يتعين عليها أن تخلق مبالغ ضخمة من المال. وبالرغم من أن التيسير الكمي كان له بعض التأثير في خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل. إلا أنه يظل أداة غير موثوقة إلى حد كبير. وبالتالي لا يمكن اعتباره حلاً كاملاً لمشكلة (ZLB) (Wren-Lewis, 2017).

ومع تقدم تنفيذ برامج التقشف، تم الاعتراف بالآثار الانكماشية للتقشف. فقد تبين أن النمو الاقتصادي كانت ضعيفاً، مما يدل على انخفاض دخل الأسر، وظروف الائتمان الضيقة. كما اعترف Olivier

Blanchard (٢٠١٢) كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، بأن ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) يشكل بوضوح عائقاً أمام الطلب، وعائقاً أمام النمو" (تم اقتباسها في (Konzelmann, 2014)).

١.٣ النتائج والتوصيات

أدى التقشف دوراً هاماً في إدارة الميزانيات العمومية للبلدان خلال الأزمات الاقتصادية. وكانت النظريات الاقتصادية مختلفة في وجهات نظرها حول اتباعه أو عدم اتباعه. ففي النظرية الكلاسيكية التقليدية اعتبر الدين العام المرتفع مشكلة يجب حلها مهما كلف الأمر، وكان التقشف هو الأداة المستخدمة لذلك، حيث كان الاعتقاد حينها بأن الاقتصاد سيتحسن بمجرد تحقيق ميزانيات متوازنة. بينما في النظرية الكينزية رأى كينز أن التقشف سياسة يجب تطبيقها في أوقات الازدهار، في حين يجب تحفيز الاقتصاد في أوقات الركود عن طريق سياسات توسعية. بالمقابل، جاءت النظرية الكلاسيكية الجديدة (الليبراليين الجدد) برأي مخالف لكينز بحيث يمكن أن يكون للسياسات التقشفية المعدة بشكل جيد أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي، وفي ذات الوقت تخفيض الدين العام الي المستوى المستهدف. وعلى الرغم من وجود تلك التجارب الناجحة لبعض البلدان في تحقيق التقشف والتوسع الاقتصادي في نفس الوقت، إلا أن هذه النجاحات ظلت محل جدل كبير بين الاقتصاديين. وبناءً على ذلك اعتبر التقشف سياسة مقبولة التطبيق مع وجود سياسة نقدية توسعية ترافقها لتعديل تأثيرها على النمو الاقتصادي. وعند وقوع أزمة الرهن العقاري كانت الاستجابة الأولية للأزمة هي تطبيق سياسات كينزية، ثم ما لبث أن تم التحول بعد ذلك الي التقشف، ولكن هذه المرة ليس لأنه السياسة التي ينظر إليها على أنها الحل المثالي للأزمة، بل لأنها السياسة التي لم يعد هناك خيار آخر بديل عنها ضمن إمكانيات الحكومات المتضررة.

والنتيجة النهائية لهذه الدراسة هي أن الجدل حول فعالية السياسات التقشفية لم يحسم بعد، ولا تزال الأفكار الاقتصادية تتعامل مع التقشف كسياسة مالية غير مرغوب بها ومجهولة العواقب رغم ضرورة تطبيقها في بعض الأوقات.

١.٤ المراجع

- Alesina, A. (2010, 4). Fiscal adjustments: lessons from recent history. *Harvard University*.
- Alesina, A., Favero, C., & Giavazzi, F. (2019). *Austerity When It Works and When It Doesn't*. Princeton and oxford: Princeton University Press .
- Born, B., Mülle, G. J., & Pfeifer, J. (2020). Does austerity pay off. *Review of Economics and Statistics*, 102(2), pp. 323-338.
- Burton, M. (2016). *The Politics of Austerity A Recent History*. Library of Congress.
- Calcagno, A. (2012). Can austerity work. *Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue*, pp. 24-36.
- Carvalho, F. J. (2017). Arguments for austerity, old and new: the British Treasury in the 1920s and the Bundesfinanzministerium in the 2010s. *European Journal of Economics and Economic Policies*, pp. 1-27.

- Contreras, R. (2023, 2 3). *Audacity of 'austerity,' 2010 Word of the Year*. Retrieved from Richmond Times-Dispatch: <https://archive.ph/20130204131129/http://www2.timesdispatch.com/news/2010/dec/20/audacity-austerity-2010-word-year-ar-727040/>
- Everaert, F., & Gerdie, H. (2000). Success and failure of fiscal consolidation in the OECD: A multivariate analysis. *Social Economics Research Group*, pp. 103-124.
- Foresti, P., & Marani, U. (2014). EXPANSIONARY FISCAL CONSOLIDATIONS: THEORETICAL UNDERPINNINGS AND THEIR IMPLICATIONS FOR THE EUROZONE. *Contributions to Political Economy*, pp. 1-15.
- Konzelmann, S. J. (2014). The political economics of austerity. *Cambridge Journal of Economics*, 38(4), pp. 701-741.
- Molnar, M. (2012). *Fiscal Consolidation: Part 5. What Factors Determine the Success of Consolidation Efforts?* OECD Economics Department Working Papers.
- Schui, F. (2014). *Austerity: The great failure*. Yale University Press.
- Şen, H., & Kaya, A. (2017). A Descriptive Analysis on Fiscal Consolidation. *Ekonomik Yaklasim*, 28, p. 39.
- Sutherland, D., Hoeller, P., & Merola, R. (2012). *Fiscal Consolidation: Part 1. How Much is Needed and How to Reduce Debt to a Prudent Level?* OECD Economics Department working papers.
- Wren-Lewis, S. (2017). A general theory of austerity. In *Debating Austerity in Ireland: Crisis, Experience and Recovery* (pp. 17-36). Dublin: Royal Irish Academy.
- مارك بليث. (٢٠١٦). *التقشف تاريخ فكرة خطيرة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- محمد خليل البحيصي. (٢٠١٨). *ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق*. غزة: جامعة الأزهر.
- محمد عبد الوهاب طاحون. (١٢، ٢٠١٩). *التقشف المالي الحكومي وبدائله في ضوء التجربة الأوروبية*. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٥(٢)، الصفحات ١-١٢٧.